الحديث المدرج (قواعد وضوابط)

د. فريز عبد الله حسن نجم
fareez.najem@yahoo.com
د. محمد كامل عبد الهادي
mabdelhadi@qou.edu
فلسطين / جامعة القدس المفتوحة

تاريخ التقديم: ٣٢ في ٢٠١٨/١/٣٠
تاريخ القبول: ١٢٦ في ٢٠١٨/٣/٦

الملخص:

عالج هذا البحث موضوعاً في غاية الأهمية ، وهو الحديث المدرج ، وتظهر تلك الأهمية في كون الحديث المدرج من الأحاديث الضعيفة والمعلة ، بل إن الإدراج يعد سبباً من أسباب العلة، وعلم العلل كما هو معروف يعد أكثر علوم الحديث دقة وصعوبة ، وهو قمة المنهج النقدي الدقيق عند علماء الحديث، وعليه فقد جاء هذا البحث ليكشف لنا عن كل ما يتعلق بالحديث المدرج، وكذلك فقد جاء بفوائد علمية دقيقة محررة ، وإنه بإذن الله سوف يغني عن الرجوع إليه في مصادره المتباينة ، لجني جميع ثماره ، واقتطاف أزهاره.

الكلمات المفتاحية: علم مصطلح الحديث، علم تخريج الحديث، علم علل الحديث، علم رجال الحديث.

Interpolated Hadith (Rules and regulations)

dr.Fariz Abdallah Hasan Najim
fareez.najem@yahoo.com
dr. Mohammed Kamel As'ad Abdelhadi
mabdelhadi@qou.edu
Al-Quds Open University – Palestine

Abstract:

This research tackled and important subject, and that is the interpolated Hadith. This importance appears from the fact that the interpolated Hadith is one of the weak (daif) or defective hadith (moutal) .The interpolated is considered one of the reasons of defectiveness. The science of defectiveness as it is known is considered one of the must exact and difficult science of hadith. It is the top of the exact critical approach among the scholars of hadith. Therefore this research came to disclose to us all what is related to the interpolated Hadith. It also came with exact and pure scientific benefits. It shall - if god's will - not be necessary to refer to its various resources, to reap its fruits and to harvest its flowers .

key words : The Study of Hadith Terminology , The Study of Hadith Ascription , Study of Narrators , the defective Hadith .

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعدُ؛ فإنّ الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني من مصادر التشريع ، عقيدة وتشريعاً وأخلاقاً، ولكن لا بد من تمييز الحديث المقبول من غير المقبول ، وهنا تبرز أهمية علوم الحديث والتي اشتملت على أنواع كثيرة ، تقرب من مائة نوع كما ذكر ذلك الإمام الحازمي (رحمه الله) ، ومن هذه الأنواع وأهمها الحديث المدرج وهو موضوع هذه الدراسة ، وحسب علمنا واطلاعنا فإنه لم يتناوله أحد بدراسة مستقلة بالشكل المطروح ، وعليه فقد قام الباحثان بهذه الدراسة .

وقد جاءت خطة البحث على النحو الآتي : مقدمة ومبحثان وخاتمة تضمنت أهم النتائج .

المبحث الأول : تعريف المدرج وأنواعه وأقسامه وأسبابه وفيه عدة مطالب :

المطلب الأول : تعريف المدرج لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : أنواع المدرج وأقسامه .

المطلب الثالث : أسباب الإدراج .

المبحث الثاني: طرق معرفة المدرج ، وحكمه ودرجته ، وعلاقته بزيادة الثقة ، وفيه عدة مطالب :

المطلب الأول : طرق معرفة المدرج .

المطلب الثاني : حكم الإدراج ودرجته .

المطلب الثالث : علاقته بزيادة الثقة .

وفي الختام يأمل الباحثان أن يكون هذا البحث قد جاء بما هو جديد ، وأنه قد عالج قضية كانت تستحق الدراسة ، وهي إبراز أثر الإدراج في تعليل الأحاديث ، دون أن تفرد هذا المسالة بمبحث مستقل ؛ لأنَّ المساحة المعدة لهذا البحث لا تكفي لعرض ذلك ، لذا فقد عالج الباحثان هذه المسألة في ثني البحث عند ذكرهم للأمثلة التي تم ذكرها . إنَّ الباحثين لا يدعيان في هذا البحث الكمال والتمام ، فالسهو والخطأ والنسيان صفة الإنسان، والله ولي التوفيق .

أسباب اختيار الموضوع :

١. أهمية الحديث المدرج ؛ إذ إنّه يتصل بعلم العلل ، بل الإدراج يعد سبباً من أسباب تعليل الأحاديث .

٢. علاقة الحديث المدرج بزيادة الثقة .

٣. وجود بعض الأحاديث التي وقع منها الإدراج فخرجه في الصحيحين ، مما يحتم علينا إفراد هذا النوع بدراسة مستقلة تجمع كل ما يتعلق به .

الدراسات السابقة :

لا توجد دراسة مستقلة بهذا العنوان ، ولكن توجد دراسة ذات صلة بعنوان : " الإدراج وأثره في اختلاف الفقهاء" للطالب الجزائري حميد قوفي ، رسالة ماجستير قدمت للجامعة الأردنية ٢٠٠١م .

وقد ركز الباحث جهده في المسائل الفقهية التي كان الإدراج سبباً في الإختلاف فيها .

ولم تتعرض للكثير من القضايا التي تناولناها في دراستنا .

منهجية البحث :

١. تتبعنا مصطلح المدرج وبذلنا غاية جهدنا في جمع أغلب ما يتعلق به من قواعد وضوابط وجعلناه في مباحث ومطالب متناسقة .

٢. قمنا بتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية بالقدر الذي يخدم موضوع الدراسة .

المبحث الأول : تعريف المدرج وأنواعه وأقسامه وأسبابه

المطلب الأول : تعريف المدرج لغة واصطلاحاً .

المدرج لغة : المدرج بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول من أدرج ، ومعناه إدخال شيء في شيء آخر ، وتضمينه إياه .

قال ابن منظور : " الإدراج : لفّ الشيء في الشيء ، ودرج : لفّ الشيء ، يقال : درجته ، أدرجته ، والرباعي أفصحها ، ودرج الشيء في الشيء ، يدرجه درجاً ، أدرجه طواه ، أدخله ، ويقال لما طويته ، أدرج الكتاب في الكتاب ، أدخله في درجه أي في طيه ودرج الكتاب طيه وداخله "[1].

قال الباحثان : ولهذا سمي الحديث مدرجاً ، وذلك لأنَّ الرواة أدخلوا فيه ما ليس منه .

المدرج اصطلاحاً : لم يقف الباحثان على تعريف جامع للمدرج بقسميه (المتن والسند) فيما رجعا إليه من المصادر ، ابتداءً من معرفة علوم الحديث للحاكم (٤٠٥) ووصولاً إلى كتاب تدريب الراوي للسيوطي (٩١١) هـ. ولكن كل التعاريف التي ذكرها أصحاب تلك الكتب كانت قد اقتصرت على تعريف المدرج في المتن فقط ، علماً أننا سوف نذكرها مع مناقشتها عند حديثنا عن أقسام المدرج .

وأما تعريف المدرج في كتب المعاصرين ؛ فقد جاء جامعاً لقسميه ، وجاءت تعاريفهم متقاربة في العبارة إلى حدٍّ ما، ومن أدق هذه التعاريف ما يأتي :

١. تعريف الدكتور نور الدين عتر حفظه الله ، قال :" ما ذكر ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه "[2]

٢. تعريف الدكتور همام سعيد : حفظه الله قال :" هو ما أدخل في سياق الحديث وليس منه ، سواء أكان الداخل حديثاً أو بعض حديث أو كان كلاماً للراوي يوضح به المراد من الحديث ، فيظهر الحديث مع ما أدرج فيه حديثاً واحداً وبما يميز بينها أو فاصلاً يحدو كلاً منهما "[٣]

٣. تعريف الدكتور محمود الطحان حفظه الله قال : " ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل"[٤]

٤. تعريف الدكتور شرف القضاة حفظه الله قال : " هو ما أدخل في الحديث وليس منه ، موهماً أنه منه "[٥]

وعلى تعريفه يشترط في المدرج :

١- أن تكون الزيادة ليست من الحديث .

٢- أن تكون روايته توهم بأن الزيادة من الحديث .

هذا التعريف هو التعريف الجامع المانع للمدرج بقسميه والله تعالى أعلم .

المطلب الثاني/ أنواع المدرج وأقسامه:

من المعلوم عن المحدثين أن المدرج بحسب موضعه ينقسم على قسمين : الأول : مدرج في المتن ، والثاني : مدرج في السند ، وأن كلاً من هذين القسمين ينقسم على عدة أقسام :

قال الحافظ السخاوي : " المدرج، يقع في السند والمتن ، ولكل منهما اقسام "[٦]

القسم الأول/ المدرج في المتن:

تعريفه :

قال ابن الصلاح : " هو ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواته ، بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه ، فيرويه من بعده موصلاً بالحديث ، غير فاصل بينهما يذكر قائله ، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ،ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "[٧]

ونشير هنا الى أن هذا التعريف المذكور قد جاء بعد قول ابن الصلاح : " باب معرفة المدرج في الحديث " وهو أقسام منها ... .

ويعني هذا أن التعريف المذكور يختص بنوع من أنواع المدرج ، وهو المدرج في المتن ولم يتطرق الى المدرج في السند ، وهو ما ذكرنا في بداية البحث عند تعريفنا للمدرج بقسميه .

وقال ابن دقيق العيد :" وهو ألفاظ ، وتقع من بعض الرواة متصلة بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويكون ظاهرها أنها من لفظه ، فيدل دليل على أنها من لفظ الراوي "[٨] .

وقال ابن كثير :" هو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي ، فيحسبها من يسمعها منه مرفوعة في الحديث فيرويها كذلك "[٩].

وقال الحافظ ابن حجر : " وهو أن يدرج الراوي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من كلام غيره ، مع إيهام كونه من كلامه "[١٠].

ومن خلال هذه التعاريف التي ذكرناها في تعريف وبيان حد المدرج في المتن يظهر لنا ؛ أن المدرج في المتن هو : " ما ذكر في ضمن متن الحديث من قول بعض الرواة – الصحابي أو من دونه – موصولاً بالحديث من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام "[١١].

وينقسم المدرج في المتن عند المحدثين على ثلاثة أقسام :

قال الحافظ إبن حجر : "وهو على ثلاث مراتب :

أحدهما :أن يكون ذلك في أول المتن وهو نادر جداً .

ثانيها : أن يكون في آخره وهو الأكثر .

ثالثها : أن يكون في الوسط وهو القليل "[١٢] .

١. المدرج في أول المتن ومثاله :

ما رواه الخطيب البغدادي بسنده من رواية أبي قطن وسبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار "[١٣].

فقوله :" أسبغوا الوضوء " مدرج من قول أبي هريرة . كما بين في رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال : أسبغوا الوضوء ، فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال :" ويل للاعقاب من النار "[١٤] .

قال الخطيب البغدادي : وهم أبو قطن وسبابة في روايتهما له ، عن شعبة على ما سقناه ، وقد رواه الجم الغقير عنه كرواية آدم "[١٥].

وأبو قُطنَ : هو عمرو بن الهيثم بن قَطَن ، بفتح القاف و المهملة ، القُطَعي ، وبضم القاف وفتح المهملة ، أبو قطن ، البعدي ، قال عنه ابن حجر : ثقة من صغار التاسعة ، مات على رأس المائتين[١٦] .

وشبابة هو ابن سوّار المدائني ، أصله من خراسان ، يقال كان اسمه : مروان ، مدلى بني فزارة ، قال عنه ابن حجر : ثقة حافظ ، رمي بالإرجاء من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين[١٧] .

فعندما نجمع الروايات الأخرى عن شعبة لهذا الحديث ونعمل مقارنة فيما بينها ، نجد أن معظمها متفقة على أن جملة " أسبغوا الوضوء " من كلام أبي هريرة .

وعليه فيكون طرف الحديث الأول " أسبغوا الوضوء " مدرج ، أدرج فيه أبو قَطَن وشَبَابة وجعلاه مرفوعاً ، ودل على ذلك مخالفتها لجميع الثقات الذين رووا عن شعبة . فبهذا أصبح هذا

الطرف معلولاً ، أو غير محفوظ رفعه من حديث أبي هريرة ، مع كونه صحيحاً وثابتاً عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في رواية أخرى غير رواية أبي هريرة .

٢. المدرج في وسط المتن ومثاله :

ما رواه الدارقطني بسنده عن عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان ، قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :" من مس ذكره أو انثييه أو رفغيه فليتوضأ "

قال الدارقطني : كذا رواه عبد الحميد بن جعفر عن هشام ، وهم في ذكر " الأنثيين والرفغ " ، إدراجه ذلك في حديث بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، المحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع ، كذلك رواه الثقات عن هشام ، منهم أيوب السختاني وحماد بن زيد وغيرها[١٨] .

قال الباحثان : وأما روايتا أيوب السختاني وحماد بن زيد واللتان بينتا فيهما الإدراج ،أنه من قول عروة ؛ فقد أخرجهما الدارقطني بسننه .

فقد روى الدارقطني بسنده من طريق أيوب السختاني عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من مس ذكره فليتوضأ " ، قال : وكان عروة يقول : " إذا مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ "[١٩] .

ورى بسنده عن طريق حماد بن زيد بن هشام بن عروة قال : كان أبي يقول : " إذا مس رفغيه أو انثييه أو فرجه فلا يصلي حتى يتوضأ " كلهم ثقات [٢٠] .

قال الخطيب البغدادي :" وذكر الانثيين والرفغين ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو من قول عروة بن الزبير ، فأدرجه الراوي في متن الحديث ، وقد تبين ذلك حماد بن زيد وأيوب السختاني في روايتهما عن هشام "[٢١].

وقال الإمام البيهقي :" وروي ذلك عن هشام بن عروة من وجه آخر مدرجاً في الحديث وهو وهم والصواب أنه من قول عروة "[٢٢].

وقال السيوطي :" ووهم فيه عبد الحميد بن جعفر الأنصاري ، والمرفوع :" من مس ذكره فليتوضأ ، كذا اقتصر عليه سائر الرواة أخرجوه دون ذكر الأنثيين والرفغ مدرج من قول عروة ، بينه حماد بن زيد وأيوب "[٢٣].

ففي هذا الحديث وهم عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري قال عنه ابن حَجر : صدوق ، رمي بالقدر، وربما وَهِم ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين "[٢٤].

وتجدر الاشارة هنا إلى أن ابن دقيق العيد ضعيف القول بإدراج في وسط الحديث .

قال :" ومما قد يضعف فيه أن يكون مدرجاً في أثناء لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولاسيما إن كان مقدماً على اللفظ المروي أو معطوفاً عليه بواو العطف ، كما لو قال من مس

أنثيه وذكره فليتوضأ ، بتقديم لفظ الأنثيين على الذكر ، فهنا يضيف الإدراج لما فيه من إتصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم " [٢٥].

قال الباحثان : ولم يرتض الحافظ ابن حجر ما ذهب إليه ابن دقيق العيد .

قال ابن حجر :" وعلى هذا فتضعيف ابن دقيق العيد للحكم بذلك فيه نظر ، فإنه إذا ثبت بطريقه أن ذلك من كلام بعض الرواة لا مانع من الحكم عليه بالإدراج ، وفي الجملة إذا قام بالدليل على إدراج جملة معينة بحيث يغلب على الظن ذلك فسواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، فإن سبب ذلك الإختصار من بعض الرواة ، بحذف أداة التفسير أو التفصيل فيجيء من بعده فيرويه مدمجاً من غير تفصيل ذلك "[٢٦].

وقال السخاوي : وكأن الحامل لهم على عدم تخصيص ذلك بآخر الخبر تجويز كون التقديم والتأخير من الراوي، لظنه الرفع في الجميع واعتماده الرواية بالمعنى ، فيبقى المدرج حينئذ في أول الخبر وأثنائه بخلاف ذلك "[٢٧].

قال الباحثان : ومن الواضح والمعلوم أن الواقع يعارض ما ذهب إليه ابن دقيق العيد ، من تضعيف القول بالإدراج في أثناء ووسط المتن ، حيث يؤخذ مجموعة كبيرة عن الأحاديث التي ثبت الإدراج فيها بما لا يقبل الشك .

٢. المدرج آخر المتن ومثاله :

ما رواه ابو داود عن عبد الله بن محمد النفيلي ، حدثنا الحسن بن الحُر ، عن القاسم بن مخيمرة قال :" أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة ... وفي آخره : إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد "[٢٨].

وكذلك أخرج هذا الحديث الدرامي وزاد في آخره :" إذا فعلت هذا أو قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد "[٢٩].

فهذه الزيادة :" إذا فعلت هذا أو قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد" . هي ليست من المرفوع ، وهي مدرجة وقد نص بعض الأئمة والنقاد على ذلك منهم : قال الدارقطني بعد أن أخرج الحديث بسنده ذاكراً هذه الزيادة :" فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث ووصله بكلام النبي صلى الله عليه وسلم ،

وفصله شَبَابة ، عن زهير ، وجعله من كلام عبد الله بن مسعود ، وقوله : أشبه بالصواب من القول من أدرجه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم "[٣٠].

وقال الحاكم :" هكذا رواه جماعة ، عن زهير وغيره ، عن الحسن بن الحُر وقوله : إذا قلت ... ، هذا مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود "[٣١] .

وقال البيهقي : " قد ذهب الحفاظ إلى أن هذا وهم و أن قوله :" إذا فعلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك " من قول إبن مسعود فأدرج في الحديث ، ورواه شبابة بن سوار عن أبي خيثمة فميزه من الحديث ، وجعله من قول عبد الله ، ورواه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن الحُر فجعله من قول عبد الله "(٣٢).

وقال النووي :" هذه الزيادة ليست في الصحيح واتفق الحفاظ على أنها مدرجة ليست كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما من كلام إبن مسعود وقد جاء ذلك صريحاً بإدراجها مبيناً ، وقد أوضح ذلك الدارقطني والبيهقي "(٣٣).

وقال السيوطي : " وقوله فإذا قلت ذلك إلى آخره ، مدرج من قول ابن مسعود وليس من المرفوع "(٣٤) .

فعند جمع الروايات والمقارنة بينها نجد أن حديث عبد الله مسعود في التشهد صحيح لكن بدون هذه الزيادة لأنها معلولة ومدرجة وقد نص النقاد والعلماء على ذلك .

ومثال آخر :

ما رواه الدارقطني من طريق بشر بن عمر حدثنا شعبة عن أنس بن سيرين قال :" سمعت بن عمر يقول : طلقت إمرأتي وهي حائض ، فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال : مُرهُ فليرجعها فإذا طهرت فليطلقها إن شاء ، قال فقال عمر : يا رسول الله أفتحسب بتلك التطليقة ؟ قال : نعم "(٣٥) .

قوله :" فقال عمر يا رسول الله ... " إلى آخره مدرج ، لم يرفعه إلا بشر بن عمر ، وهو خطأ ووهم، والصواب أن الإستفهام من قول ابن سيرين أو أن الجواب من ابن عمر رضي الله عنهما ، بين ذلك محمد بن جعفر ويحيى بن سعيد القطان والنضر بن شميل وخالد بن الخالد ومهز بن أسد و سليمان بن حرب في روايتهم عن شعبة ، وحديث بعضهم في الصحيحين (٣٦) .

ومثال آخر: ما رواه الإمام البخاري ، قال : حدثنا بشر بن محمد ، أخبرنا عبد الله ، أخبرنا يونس عن الزهري ، سمعت سعيد بن المسيب يقول : قال أبو هريرة رضي الله عنه ، قال رسول الله لصى الله عليه وسلم :

" للعبد المملوك الصالح أجران ، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي ، لأحببت أن أموت وانا مملوك "(٣٧).

فقوله :" والذي نفسي بيده إلى نهاية الحديث مدرج من قول أبي هريرة ، لاستحالة صدوره من النبي صلى الله عليه وسلم .

ومما يؤكد ذلك ما أخرجه الخطيب البغدادي من طريق أبي بكر الإسماعيلي ، لسنده عن أبي هريرة قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" للملوك الصالح أجران " والذي نفسي أبي هريرة بيده ، لولا الجهاد في سبيل والحج وبرأمي ، لاحببت أن أموت وانا مملوك "(٣٨).

وقال الحافظ إبن حجر:" وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ويدل عليه من حيث المعنى قوله: وبر أمي فإنه لم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم حينئذٍ أم يبرها"(٣٩).

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً :" فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي صلى الله عليه وسلم ،إذ يمتنع أن يتمنى أن يصير مملوك، وأيضاً فلم يكن له أم يبرها ، بل هو من قول أبي هريرة رضي الله عنها، ادرج في المتن "(٤٠).

ومن الجدير بالذكر ،أن أغلب وقوع الإدراج يكون في المتن يكون آخر الأخبار، وعليه فقد ذكرنا له ثلاثة أمثلة ، وأما وقوعه في أولها أو وسطها فيكون قليلاً نسبياً .

قال السيوطي :" والغالب وقوع الإدراج آخر الخبر ، ووقوعه أوله أكثر من وسطه "(٤١).

قال الباحثان : ونظراً لكثرة وقوع الإدراج آخر الأخبار،فإن من العلماء من اقتصر في إدراج المتن على القسم الثالث ، وهو وقوعه في آخر المتن وقاموا بالتمثيل له دون غيره من الأقسام الأخرى ، وهو ما فعله ابن الصلاح والنووي (٤٢).

القسم الثاني/ المدرج في السند:

وهو " ما غيّر سياق إسناده " (٤٣)

وهو على اقسام :

الأول : أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة ، فيرويه عنهم راوٍ ، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ، ولا يبين الإختلاف (٤٤).

مثاله : قال الترمذي : حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال حدثنا سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عبد الله قال : قلت يا رسول الله ، أي الذنب أعظم ، قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك ، قال : قلت : ثم ماذا ، قال : أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك ، قال : قلت ثم ماذا ، قال : أن تزني بحليلة جارك " هذا حديث حسن ، ثم قال :حدثنا بندار قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال حدثنا سفيان ، عن منصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله، هذا حديث حسن صحيح " (٤٥)

وأخرجه أيضاً من طريق عبد الحميد ، قال : حدثنا سعيد بن الربيع أبو زيد ، قال : حدثنا شعبة عن واصل الأحدب عن أبي وائل عن عبد الله قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

أي الذنب أعظم ، قال :أن تجعل لله نداً وهو خلقك ، وأن تقتل ولدك من أجل أن يأكل معك أو من طعامك ، وأن تزني بحليلة جارك ، قال : وتلا هذه الآية : " والذين لا يدعون مع الله اله آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا "[٤٦] ، حديث سفيان ، عن منصور والأعمش ، أصح من حديث شعبة عن واصل ، لأنه زاد في إسناده رجلاً ، حدثنا محمد بن المثنى ، قال : حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، هكذا روى شعبة عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله ولم يذكر فيه عمرو بن شرحبيل "[٤٧].

قال الباحثان: رواية واصل الأحدب مدرجة على رواية منصور والأعمش، وذلك أن واصلاً روى عن أبي وائل عن إبن مسعود مباشرة دون أن يذكر عمرو بن شرحبيل وهكذا رواه شعبة عن واصل.

وقال الدارقطني :" ورواه عبد الرحمن بن مهدي ، و محمد بن كثير، فجمعا بين واصل ومنصور والأعمش ، عن أبي وائل ، عن عمرو بن شرحبيل ، عن عبد الله ، فيشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدي ، لابن كثير ، فجعل إسنادهم واحداً ولم يذكر بينهم خلافاً ، وحمل الحديث واصل على حديث الأعمش ومنصور ، وفصله يحيى بن سعيد ، فجعل حديث واصل ، عن أبي وائل ، عن عبد الله ، وهو الصواب ؛ لأن شعبة ومهدي بن ميمون ، روياه عن واصل ، عن أبي وائل ، عن عبد الله ، كما رواه يحيى ، عن الثوري عنه والله أعلم"[٤٨].

الثاني : أن يكون المتن عند الراوي له بالإسناد إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر ، فيرويه بعضهم عنه تاماً بالإسناد الأول[٤٩].

مثاله : ما رواه ابن عبد البر بسنده عن سعيد بن أبي مريم ، قال : حدثنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

" لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا ، وكونوا عباد الله إخوانا ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال " ، قال حمزة : لا أعلم أحداً قال في هذا الحديث عن مالك ولا تنافسوا غير سعيد بن أبي مريم"[٥٠] .

فقوله : " لا تنافسوا " أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر ، رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فيه " لا تجسسوا ، ولا تنافسوا ولا تحاسدوا "[٥١].

وقال الحافظ إبن حجر :" فأدرجها إبن أبي مريم في إسناد حديث أنس ، كذا قال حمزة النانى : لا أعلم أحداً قالها عن مالك في حديث أنس غير سعيد "[٥٢].

الثالث : " أن يكون المتن عند الراوي ، إلا طرفا منه فإنه لم يسمعه من شيخه فيه ، وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه ، فيدرجه بعض الرواة عنه بلا تفصيل "[٥٣].

مثاله : حديث إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه في قصة العرينين ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم :" لو خرجتم إلى إبلنا فشربتم من ألبانها وأبوالها"[٥٤].

قال الحافظ إبن حجر :" لفظة " وأبوالها " إنما سمعها حميد من قتادة عن أنس رضي الله عنه، بينه يزيد بن هارون ومحمد بن أبي عدي ومروان بن معاوية وآخرون كلهم يقول فيه :" فشربتم من ألبانها " قال حميد : قال قتادة عن أنس رضي الله عنه " وأبوالها " ، فرواية إسماعيل على هذا فيها إدراج وتسرية والله أعلم "[٥٥].

الرابع :" أن لا يذكر المحدث متن الحديث بل يسوق إسناده فقط ، ثم يقطعه قاطع فيذكر كلاماً ، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد "[٥٦].

مثاله : ما رواه إبن ماجة عن ثابت بن موسى أبو زيد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار "[٥٧].

قال الحافظ الخليلي :" وقد وقع لشيخ زاهد ثقة في الكوفة ، يقال له ثابت بن موسى ، دخل على شريك بن عبد الله القاضي ، فكان يُقرأ عليه حديث عن الأعمش ، عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما بصر به و رأى عليه أثر الخشوع ، فقال :" من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار "، فظن ثابت ، أن ما تكلم به شريك من قبل نفسه ، هو حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الإسناد فرواه عن شريك بعده ، وسمع منه الكبار ، وسرقه جماعة من الضعفاء ، فرووه عن شريك ، وصار هذا حديثاً كان يُسأل عنه والأصل فيه ما شرحناه "[٥٨].

المطلب الثالث/ أسباب الإدراج:

للإدراج في الحديث أسباب دعت إليه ، وأمور اقتضته ، من هذه الأسباب :

١. أن يقول الراوي كلاماً يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل ، ويتوهم أن الكل حديث فيرويه السامع على الإتصال [٥٩].

٢. أن يستنبط الراوي حكماً من الحديث فيذكر استنباطه في أثناء روايته للحديث فيتوهم السامع أن ذلك كله من الحديث.

ومثاله حديث بسرة في نقض الوضوء من مس الذكر وقد تقدم ذكره .

معروفة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء الشهوة ، جعل لكل حكم ما قرب من الذكر كذلك ، فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجاً فيه ، وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا [٦٠].

٣. تفسير بعض الألفاظ الغريبة ونحو ذلك ، وسببه الإختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل فيجيء من بعده فيرويه مدمجاً من غير تفصيل فيقع ذلك[٦١] .

ومثاله ما وقع في حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها :" وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه وهو التبعد الليالي ذوات العدد "[٦٢].

فقوله : وهو التبعد من كلام الزهري ، أدرج في الحديث من غير تمييز[٦٣] .

المبحث الثاني/ طرق معرفة المدرج وحكمه، ودرجته، وعلاقته بزيادة:

المطلب الأول/ طرق معرفة المدرج:

لمعرفة المدرج عند المحدثين طرق يعرفونه بها وهي :

١. أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثاله :

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" الطيرة من الشرك ، وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل ".

رواه الترمذي وقال عقبة :" وهذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كُهيل وروى شعبة أيضاً عن سلمة هذا الحديث ، قال : سمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث : وما منّا ولكن الله يذهبه بالتوكل . قال سليمان : هذا عندي قول عبد الله بن مسعود : وما منّا "[٦٤].

فالحديث المرفوع هو :" الطيرة من الشرك " وقوله :" وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل " من كلام ابن مسعود مدرج غير مرفوع .

قال الإمام الخطابي :" وقال محمد بن إسماعيل كان سليمان بن حرب ينكر هذا ويقول : هذا الحرف ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه قول ابن مسعود رضي الله عنه "[٦٥].

وقال المنذري : والصواب ما ذكره البخاري وغيره أن قوله : وما منا إلى آخره من كلام ابن مسعود مدرج غير مرفوع [٦٦] .

وقال الحافظ بن حجر : قلت رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مثل حديث وكيع ورواه علي بن الجعد وحجاج بن محمد و وهب بن جرير والنغد بن شميل وجماعة عن شعبة فلم يذكروا فيه " وما منا إلا ".

وهكذا رواه اسحاق بن زهدية عن أبي نعيم عن سفيان الثوري ، قلت : والقائل ابن حجر : والحكم على هذه الجملة متعين ، وهو يشبه ما قدمناه في المدرك الأول للإدراج وهو ما لا يجوز أن يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم لإستحالة أن يضاف اليه شيء من الشرك "[٦٧].

٢. ان يُعْلِم الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي صلى الله عليه وسلم ومثاله : حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :" من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار ، قلت أنا : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة "(٦٨).

قال الباحثان : هذا الحديث وهم فيه أحمد بن عبد الجبار العطاروي ، فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحيح أن الجملة الاولى مرفوعة والثانية موقوفة ، وقد ميزه جماعة من الرواة منهم الأعمش الذي أخرج البخاري روايته .

قال الدارقطني : وكذلك رواه الأعمش ومفيد وسيار عن أبي وائل وكلهم قالوا : عن ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يشرك بالله دخل النار ، وأنا أقول : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، إلا العطاروي فإنه جعل اللفظين عن النبي صلى الله عليه وسلم "(٦٩).

وقال السيوطي :" وهم فيه أحمد بن عبد الجبار العطاروي، والمرفوع منه الجملة الاولى فقط ، والثانية موقوفة كذا ميّزة جماعة من الرواة منهم الأعمش "(٧٠) .

والذي يهمنا هنا هو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه " وقلت أنا : من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة" .

فقد صرح لنا أنه لم يسمع ذلك من النبي عليه الصلاة والسلام .

٣. أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه ، بأن يضيف الكلام إلى قائله(٧١) .

ومثاله : حديث عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة ، وفيه " فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك "(٧٢).

قال الدارقطني : شبابة ثقة ، وقد فصل أخر الحديث جعله من قول إبن مسعود وهو أصح من رواية من أدرج آخره في كلام النبي صلى الله عليه وسلم "(٧٣) .

المطلب الثاني/ حكم الإدراج ودرجته:

أولاً/ حكم الإدراج في الحديث:

ذهب المحدثون ، وكذلك الفقهاء إلى القول بتحريم التعمد في الإدراج ، وذلك لما يتضمنه من عزو الشيء إلى غير قائله .

قال ابن صلاح : " واعلم انه لا يجوز تعمّد شيء من الإدراج المذكور " (٧٤).

وقال السيخاوي (٩٠٢هـ):" وتعمد الإدراج حرام لما يتضمن من عزو الشيء إلى غير قائله ، وأسواه ما كان في المرفوع مما لا دخل له في الغريب المتسامح في خلطه ، أو الإستنباط "(٧٥) .

وقال السيوطي (٩١١هـ): " الإدراج بأقسامه حرام بإجماع أهل الحديث والفقه ، وعبارة ابن السمعاني وغيره : من تعمّد الإدراج فهو ساقط العدالة ، وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين "[٧٦].

وقال الصنعاني معترضاً على إطلاق التحريم : " فيه بحث ، وهو أنه ثبت إدراج أئمة كبار كتفسير الفاظ الحديث كما تقدم ... وتقدم أن الأمر في ذلك سهل ، لأنه إن ثبت مرفوعاً فذاك ، وإلا فالراوي أعرف بتفسير ما روى ، فالقياس أن يقال : إدراج ما هو من تفاسير الألفاظ لا يحرم ، وإدراج ما هو من غير مما فيه حكم شرعي وإلهام أنه مرفوع هو الذي لا يجوز "[٧٧].

وقال الشيخ أحمد شاكر :" حكم الإدراج : أما الإدراج لتفسير شيء من معنى الحديث ، ففيه التسامح ، والأولى أن ينص الراوي على بيانه .

وأما ما وقع من الراوي خطأ من غير عمد ، فلا حرج على المخطيء ، إلا إن يكثر خطؤه ، فيكون حرجاً في ضبطه واتقانه .

وأما ما كان من الراوي عن عمد ؛ فإنه حرام كله ، على اختلاف أنواعه بإتفاق أهل الحديث والفقه والأصول وغيرهم لما يتضمن من التلبيس والتدليس ومن عزو القول الى غير قائله "[٧٨].

قال الباحثان : إنّ حكم الإدراج يختلف بإختلاف الغاية الباعثة عليه .

فإن كان قصد الراوي تفسير شيء من معنى الحديث وغير ذلك فهو جائز ، وإما إن لم يقصد ذلك التفسير ، ووقع ذلك منه عمداً فهو حرام . وإما إن وقع منه الإدراج عن طريق الخطأ فلا حرج عليه ، ولا يؤاخذ عليه صاحبه إلا أن يكثر خطؤه فيكون حرجاً في ضبطه وإتقانه .

والله أعلم.

ثانيا : درجة المدرج .

فقد عدّهُ المحدثون بكل أقسامه عاملاً من عوامل ضعف الحديث ، لكن ذلك لا يعني أنه إذا وقع الإدراج في إحدى طرق الحديث أن يكون الحديث ضعيفاً من جميع طرقه ، بل ربما صح أو حسن من طرق أخرى ، ولكن هذا لا يمنع من الحكم على الطريق التي فيها إدراج بالضعف ، وأما إذا لم نستطع تمييز الكلام المدرج عن الحديث ، فهنا يكون الحديث كله مردوداً والله أعلم.

المطلب الثالث/ علاقة المدرج بزيادة الثقة:

زيادة الثقة:" هي أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد ، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة "[٧٩].

وتقسم الزيادة إلى قسمين : ١. زيادة الثقة في المتن .

٢. زيادة الثقة في السند .

وأما عن العلاقة بين المدرج وزيادة الثقة ؛ فيمكن تقسيمه على قسمين :

أولاً : العلاقة بينهما في المتن وهي كما يلي :

١. أن زيادة الثقة لم يثبت أنها ليست من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، بينما المدرج هو زيادة تبين بالأدلة والقرائن أنها ليست من المرفوع .

والقاعدة في هذا أن الأصل هو : أن ما ورد في الحديث فهو منه ، إلا إذا ورد دليل أنه مدرج وليس منه .

وقد قرر العلماء هذه القاعدة منهم :

الإمام البيهقي قال :" والأصل أن ما كان موصلاً بالحديث يكون منه وخاصة إذا روي من وجهين إلا أن يقوم دليل على التمييز "(٨٠).

الإمام ابن حجر العسقلاني قال :" الأصل ما كان في الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه "(٨١).

وقال في موضع آخر :" ما ذكر في الحديث فهو منه حتى تثبت الإدراج بدليل "(٨٢).

٢. إن زيادة الثقة إن ثبتت وصحت صارت حجة وديناً باعتبار أنها من الحديث ، أما المدرج ففيه بعض التفصيل وقد سبق كل ما يتعلق به .

لكن بإختصار إن كان المدرج من قول النبي صلى الله عليه وسلم وصح من طريق آخر ، فهو حجة من طريقه ، صحيح من حيث الحكم ، لكنه غير صحيح من حيث الرواية المدرجة .

ثانياً : العلاقة بينهما في الإسناد .

١. في زيادة الثقة يشترط أن يكون الإسناد واحد (اتحاد المخرج)

وكذلك . المتن واحد .

بينما في المدرج لا يشترط هذا ، فربما يدرج الراوي كلاماً للنبي صلى الله عليه وسلم بإسناد وآخر ويكون المتن مختلفاً.

٢. زيادة الثقة لا تكون إلا من الثقة ، والمدرج يكون من الثقة ومن الضعيف (٨٣) .

الخاتمة وأهم النتائج:

بعد هذه االرحلة الممتعة والجولة السريعة ، مع مصطلح " المدرج قواعد وضوابط" ، تبين للباحثين ما يأتي :

١. يعد علم الإدراج من أهم أنواع علوم الحديث ، إذ به يتم معرفة كلام النبوة من كلام الرواة.

٢. أظهر هذا البحث الدقة المتناهية للنقاد والمحدثين في تمييز الأسانيد والتنبيه على أوهام الرواة .

٣. أبرز هذا البحث صورة مشرقة من صور نقد المتون وهي قضية في غاية الأهمية .

٤. أظهر هذا البحث أن مصطلح المدرج ، مصطلح قديم وقد إستعمله الأئمة المتقدمين .

٥. أثبت هذا البحث أن قواعد علوم مصطلح الحديث وأسسه قد عُرفت دلالاتها ومصطلحاتها عند المتقدمين قبل أن يقوم الأئمة المتأخرون بصياغتها وترتيبها .

٦. برهن هذا البحث على دقة وعناية الأئمة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وأن ما ثبت منها قد نقل إلينا نقلاً دقيقاً محرراً على قواعد علمية ، وأسس موضوعية .

٧. أبرز هذا البحث مدى تمكن علماء مصطلح الحديث في علم الرواية ، وإحاطتهم بطرق الحديث إحاطة عظيمة ، باختلاف ألفاظ الحديث ، حيث وظفوا كل ذلك لمقاصدهم التي بموجبها ألفوا كتبهم إبتداء من الحاكم وصولاً إلى السيوطي رحمهم الله جميعاً.

٨. بين هذا البحث أن الحديث المدرج له علاقة بأنواع المصطلح الآخرى تحديداً زيادة الثقة .

٩. بين هذا البحث أن الإدراج في الحديث كان سبباً من أسباب إختلاف العلماء ، وكان له أثر في تقليل الكثير من الأحاديث .

الهوامش:

١. ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت ٧١١)هـ ، لسان العرب ، ط(٨) ، دار صادر بيروت ، ٢٠١٤م.

٢. عتر ، د. نور الدين بن محمد ، منهج النقد في علوم الحديث ، ط(٣)، دار الفكر ، دمشق ١٩٩٢م.

٣. سعيد ، محمد بن عبد الرحيم ، العلل في الحديث ،ط(١)، دار العدوي ، الاردن ، ١٤٠٠ هـ ، ص١٥٤.

٤. الطحان ، محمود ، تيسير مصطلح الحديث ،ط(٨) ، دار المعارف ، الرياض ١٩٨٧م، ص١٠٣.

٥. القضاة ، شرف محمود ، المنهاج الحديث في علوم الحديث ، ط(١)، الأكاديميون للنشر ، الاردن ٢٠٠٣م.

٦. السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ، (ت ٩٠٢)هـ ، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تحقيق صلاح عويضة ، ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٦م.

٧. ابن صلاح ، عثمان بن عبد الرحمن ، (ت ٦٤٣)هـ ، علوم الحديث ، تحقيق د. نور الدين عتر ، ط(١٩) ، دار الفكر ، بيروت ٢٠١٣م.

٨. ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، (ت ٧٠٢)هـ ، الإقتراح في بيان الإصطلاح ، تحقيق د. عامر صبري ، ط(١) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ١٩٩٦م.

٩. ابن كثير ، إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤)هـ ، اختصار علوم الحديث ، تحقيق أحمد شاكر ، ط(٣) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ١٩٧٩م.

١٠. ابن حجر ، احمد بن علي (٨٥٢)هـ ، النكت على كتاب ابن صلاح ، تحقيق مسعود السعدي و محمد فارس ، ط(١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٤م.

١١. نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ، ص٤٤٠.

١٢. ابن حجر ، النكت ص ٣٤٧.

١٣. الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣)هـ ، الفصل للوصل ، المدرج في النقل ، تحقيق د. محمد الزهراني ، ط(١) ، دار الهجرة ، السعودية ١٩٩٧م.

١٤. البخاري ، محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦)هـ ، صحيح البخاري ، تحقيق محمد زهير ، ط(١) ، دار طرق النجاة ، دمشق ١٤٢٢هـ .

١٥. الخطيب البغدادي ، الفصل للوصل المدرج في النقل ، ١/١٥٩.

١٦. ابن حجر ، أحمد بن علي (ت ٨٥٢)هـ ، التقريب والتهذيب ، تحقيق خليل شيحا ، ط(١) ، دار المونة ، بيروت ١٩٩٧م.

١٧. ابن حجر ، أحمد بن علي (ت ٨٥٢)هـ ، التقريب والتهذيب ، ١/٣٣٢ رقم (٣٠٢٦).

١٨. الدار قطني ، علي بن عمر (ت ٣٨٥)هـ ، سنن الدار قطني ، تحقيق مجدي الشوري ، ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٦م.

١٩. المرجع السابق نفسه ، ١/١٥٤ رقم (٥٣٠).

٢٠. المرجع السابق نفسه ، ١/١٥٤ رقم (٥٣١).

٢١. الخطيب البغدادي ، الفصل للوصل المدرج في النقل ، ١/٣٤٦.

٢٢. البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨)هـ ، السنن الكبرى ، ط(١)، دار الحديث ، القاهرة ٢٠٠٨م.

٢٣. السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١)هـ ، المدرج إلى المدرج ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط(١) ، دار السلفية ، الكويت ١٤٠٠هـ .

٢٤. ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ١/٤٣٦، رقم (٤١٧٨).

٢٥. ابن دقيق العبد ، الإقتراح في بيان الإصطلاح ص ٢٢٤ .

٢٦. ابن حجر ، النكت ، ص ٣٥٣ .

٢٧. السخاوي ، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ١/٢٦٧.

٢٨. ابو داود ، سليمان الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥)هـ ، السنن تحقيق ، محمد الخالدي ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦م كتاب الصلاة ، باب التشهد ، ١/٢٩٧ رقم (٩٧٠) .

٢٩. الدرامي ، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥) هـ ، سنن الدرامي تحقيق فؤاد زمزلي وخالد العلي ، ط (١) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٩م ، باب التشهد ١/٣٥٥ رقم (١٣٤١).

٣٠. الدار قطني ، السنن ١/٣٤٥ رقم (١٣١٩)

٣١. الحاكم ، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥)هـ ، معرفة علوم الحديث ، تحقيق سعيد اللحام ، ط (١) مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩١، ص ٦١ .

٣٢. البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨) هـ ، معرفة السنن والآثار ، تحقيق سيد كروي حسن ، ط (١) ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٩١ م ٣٨/٢.

٣٣. النووي ، يحيى بن شرف بن مري (ت ٦٧٦)هـ ، الخلاصة في الحديث ، نقلاً عن تعليق صبحي السامرائي على المدرج إلى المدرج للسيوطي ص ٢٠ .

٣٤. السيوطي ، المدرج إلى المدرج ص ٢٠ رقم (٥) .

٣٥. الدار قطني ، السنن ، كتاب الطلاق ٤/٤ قم (٣٨٤٨)

٣٦. انظر : ابن حجر ، النكت ص ٣٤٩ ، و أنظر : الغماري ، عبد العزيز بن محمد ، تسهيل المدرج إلى المدرج ، ط(١) ، دار البصائر ، دمشق ، ١٩٨٢م ص٣٣ رقم (٢٤)

٣٧. البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الصحيح ، كتاب العتق ، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ١٤٩/٣ رقم (٢٥٤٨)

٣٨. الخطيب البغدادي ، الفصل للوصل ١٦٦/١ .

٣٩. ابن حجر ، فتح الباري /٤٨٣/٥ رقم (٢٥٤٨)

٤٠. ابن الحجر ، النكت ص٣٤٨

٤١. السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١)هـ ، تدريب الراوي شرح تقريب النووي ، تحقيق ، عرفان العشا ، ط (١) ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٣م ص ١٧٦.

٤٢. انظر : ابن الصلاح ، علوم الحديث ص ٩٥-٩٦ ، والنووي ، التقريب ، شرح ، السيوطي ، ص ١٧٥.

٤٣. إبن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي (٨٥٢ هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، تحقيق ، ناصر المطري ، ط (١) ، دار إبن الجوزي ، السعودية ، ١٤٣١ هـ ، ص٦٤.

٤٤. المصدر السابق نفسه ، ص ٦٤.

٤٥. أخرجه الترمذي ، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩)هـ ، الجامع الكبير ، تحقيق دز بشار عواد ، ط(٢) ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٩٨م ، كتاب تفسير القرآن ، باب من سورة الفرقان ، ٢٤٥/٥-٢٤٦ ، رقم (٣١٨٢) .

٤٦. سورة الفرقان ، الآيات ٦٨-٦٩

٤٧. الترمذي ، الجامع الكبير ، كتاب تفسير القرآن ، باب من سورة الفرقان ، ٢٤٦/٥ رقم (٣١٨٣).

٤٨. الدارقطني ، علي بن عمر (ت ٣٨٥)هـ ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، تحقيق عادل سعيد ط(١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١٣م ٣٠١/٢ رقم (٨٣٤)

٤٩. ابن حجر، النكت ، ص ٣٥٥ .

٥٠. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣)هـ ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، تحقيق ، هيئة من العلماء ، ط(١) ، ١٣٨٧ هـ ،١١٦/٦، رقم (١٤) .

٥١. أخرجه مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري (ت ٢٦١) هـ ، التصحيح ، تحقيق محمد فواد عبد الباقي ، ط(١) دار التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ ، كتاب البر والصلة والأداب ، باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش وغيرها ، ١٩٨٥/٤ رقم (٢٥٦٣).

٥٢. ابن حجر ، أحمد بن علي (ت ٨٥٢) هـ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، تحقيق عبد العزيز بن باز ، ط(١) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٣م ١٠٦/١٢.

٥٣. ابن حجر ، النكت ، ص ٣٥٥.

٥٤. أخرجه النسائي ، أحمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣)هـ ، السنن ، تحقيق مكتب التراث الإسلامي ، ط(٣) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٩٤م ، كتاب تحريم الدم ، باب ذكر الإختلاف الناقلين لخبر حميد عن أنس بن مالك ١١١/٧ رقم (٤٠٤١)و (٤٠٤٢) .

٥٥. ابن حجر ، النكت ص ٣٥٦.

٥٦. ابن حجر ، النكت ص ٣٥٦.

٥٧. ابن ماجة ، محمد بن يزيد (ت ٢٧٣) هـ ، السنن ، تحقيق : خليل شيحا ، ط(١) ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٩٦م كتاب قامة الصلاة ، باب ما جاء في قيام الليل ١٢٦/٢رقم (١٣٣٣).

٥٨. الخليلي ، خليل بن عبد الله (ت ٤٤٦) هـ ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث ، تحقيق د. محمد سعيد إدريس ، ط(١)، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٨٩م ١٦٩/١.

٥٩. انظر : السيوطي ، تدريب الراوي ص ١٧٦-١٧٧.

٦٠. انظر : المرجع السابق نفسه ص١٧٧ بتعرف و الخطيب البغدادي ، الفصل للوصل ٣٣٤/١.

٦١. انظر : السيوطي ، تدريب الراوي ١٧٧بتعرف.

٦٢. أخرجه البخاري ، الصحيح، كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ٧/١/رقم (٣).

٦٣. ابن حجر ، النكت ص ٣٥٢.

٦٤. الترمذي ، الجامع الكبير ، باب ما جاء في الطيرة ، ٢٥٨/٣رقم (١٦١٤).

٦٥. الخطابي ، أبو سليمان حمد بن محمد (ت ٣٨٨) هـ معالم السنن شرح سنن أبي داود ، تحقيق ، عبد السلام محمد ،ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١م ٢١٥/٤ رقم (١٥٣٤).

٦٦. المنذري ، عبد العظيم بن عبد القوي (ت ٦٥٦)هـ ، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، تحقيق د. محمد الصباح ، ط(١) ، مكتبة دار الحياة ، بيروت ، ١٩٨٧م ٤٠٣/٣.

٦٧. ابن حجر ، النكت ص ٣٥٢.

٦٨. البخاري ، الصحيح ، باب ما جاء في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ٧١/٢ رقم (٢٣٨).

٦٩. الدارقطني ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٤٢٨/٦ رقم (٣١٦٢) .

٧٠. السيوطي ، المدرج إلى المدرج ص ١٧ رقم (١) .

٧١. انظر : ابن حجر ، النكت ص ٣٤٧

٧٢. أخرجه أبو داود ، السنن ٢٩٧/١ رقم (٩٧٠)

٧٣. الدارقطني ، السنن ، ٣٤٦/٣ . وقد سبق الكلام عن هذا الحديث سابقاً مفصلاً .

٧٤. ابن صلاح ، علوم الحديث ، ص ٩٨

٧٥. السخاوي ، فتح المغيث ، ٢٧٢/١

٧٦. السيوطي ، تدريب الراوي ، ص ١٧٩ .

٧٧. الصنعاني ، محمد بن إسماعيل (ت ١١٨٢)هـ ، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار تحقيق ، صلاح يضة ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧م ٥١/٢.

٧٨. شاكر ، أحمد محمد ، الباعث الحثيث شرح إختصار علوم الحديث ، ط(١) مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص٦٤.

٧٩. ابن حجر الحنبلي ، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٠)هـ ، شرح علل الترمذي ، تحقيق د. هشام سعيد ، ط(١) ، مكتبة المنار ، الأردن ، ١٩٨٧م ، ٦٣٥/٢.

٨٠. البيهقي ، معرفة السنن والآثار ٣٦٥/٢.

٨١. ابن حجر ، أحمد بن علي (ت ٨٥٢)هـ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ط(١)، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٣م ، ٢٨٥/٢.

٨٢. ابن حجر ، فتح الباري ، ١٩٣/٥.

٨٣. انظر : د . القضاه شرف محمود ، المنهاج الحديث في علوم الحديث ، ط(١)، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٤م ، ص ١٤٦ بتصرف

المصادر والمراجع:

١. البخاري ، محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦)هـ ، صحيح البخاري ، تحقيق محمد زهير ، ط(١) ، دار طرق النجاة ، دمشق ١٤٢٢هـ .

٢. البيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨)هـ ، السنن الكبري ، ط(١)، دار الحديث ، القاهرة ٢٠٠٨م.

٣. البيهقي ، احمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨)هـ ، معرفة السنن والاثار ، تحقيق سهيد كروي ، ط(١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩١م.

٤. الترمذي محمد بن عيسى (٢٧٩)هـ ، الجامع الكبير ، ، تحقيق د. بشار عداد ، ط(٢)، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٩٩٨م.

٥. الحاكم ، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥)هـ معرفة علوم الحديث ، تحقيق سعيد اللحام ،ط (١) ، مكتبة الهلال ، بيروت ١٩٩١م.

٦. ابن حجر العسقلاني ، احمد بن علي (٨٥٢)هـ فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن باز ،ط(١) ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٣م.

٧. ابن حجر ، احمد بن علي (٨٥٢)هـ ، النكت على كتاب ابن صلاح ، تحقيق مسعود السعدي و محمد فارس ، ط(١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٤م.

٨. ابن حجر ، احمد بن علي (ت ٨٥٢)هـ ، التقريب والتهذيب ، تحقيق خليل شيحا ، ط(١) ، دار المونة ، بيروت ١٩٩٧م.

٩. ابن حجر ، احمد بن علي ، (٨٥٢)هـ ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، تحقيق ناصر المطيري، ط(١)، دار ابن الجوزي ، السعودية ١٤٣١هـ.

١٠. الخطابي ، ابو سليمان حمد بن محمد (ت ٣٨٨)هـ ، معالم السنن شرح سنن ابي داوود ، تحقيق عبد السلام محمد ، ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩١م.

١١. الخطيب البغدادي ، احمد بن علي (ت ٤٦٣)هـ ، الفصل للوصل ، المدرج في النقل ، تحقيق د. محمد الزهراني ، ط(١) ، دار الهجرة ، السعودية ١٩٩٧م.

١٢. الخليلي ، خليل بن عبد الله (ت ٤٤٦)هـ ، الارشاد في معرفة علماء الحديث ، تحقيق د. سعيد إدريس ، ط(١)، مكتبة الرشد ،الرياض ١٩٨٩م.

١٣. الدار قطني ، علي بن عمر (ت ٣٨٥)هـ ، سنن الدار قطاني ، تحقيقي مجدي الشوري ، ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٦م.

١٤. الدارقطني ، علي بن محمد (ت٣٨٥)هـ ، العلل الواردة في الاحاديث النبوية ، ط(١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠١٣م.

١٥. الدرامي ، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥)هـ سنن الدرامي ، تحقيق فؤاد الزمزلي وخالد العلي ، ط(١)، دار الكتاب العربي ،بيروت ١٩٨٩ م.

١٦. ابو داود ، سليمان بن الاشعث السحتاني ، (ت ٢٧٥)هـ ، السنن ، تحقيق محمد الخالدي ، ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٦م.

١٧. ابن دقيق العيد ، محمد بن علي ، (ت ٧٠٢)هـ ، الاقتراح في بيان الإصطلاح ، تحقيق د. عامر صبري ، ط(١) ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ١٩٩٦م.

١٨. ابن رجب الحنبلي ، عبد الرحمن بن احمد (ت ٧٩٥)هـ ، شرح علل الترمذي ، تحقيق د. همام سعيد ، ط(١) ، مكتبة المنار ، الاردن ١٩٨٧م.

١٩. السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ، (ت ٩٠٢)هـ ، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تحقيق صلاح عويضة ، ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٦م.

٢٠. سعيد ، محمد بن عبد الرحيم ، العلل في الحديث ،ط(١)، دار العدوي ، الاردن ، ١٤٠٠ هـ ، ص١٥٤.

٢١. السيوطي ، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت ٩١١)هـ ، المدرج إلى المدرج ، تحقيق صبحي السامرائي ، ط(١) ، دار السلفية ، الكويت ١٤٠٠هـ .

٢٢. السيوطي، عبد الرحمن بن ابي بكر (ت ٩١٦)هـ ، تدريب الراوي شرح تقريب النووي ، تحقيق عرفان العشا ، ط(١) ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٣م.

٢٣. شاكر ، احمد محمد ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ط(١) مكتبة دار التراث ، القاهرة ١٩٧٩م.

٢٤. إبن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن ، (ت ٦٤٣)هـ ، علوم الحديث ، تحقيق د. نور الدين عتر ، ط(١٩) ، دار الفكر ، بيروت ٢٠٠١٣م.

٢٥. الصنعاني ، محمد بن اسماعيل (ت ١١٨٢)هـ ، توضيح الافكار تنقيح الانظار تحقيق صلاح عويضة ، ط(١)، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧م.

٢٦. ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣)هـ ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد ، تحقيق هيئة من العلماء ،ط(١)، ١٣٨٧ هـ المغرب .
٢٧. عتر ، د. نور الدين بن محمد ، منهج النقد في علوم الحديث ، ط(٣)، دار الفكر ، دمشق ١٩٩٢م.
٢٨. عتر ، د. نور الدين بن محمد ، منهج النقد في علوم الحديث ، ص٤٤٠.
٢٩. الغماري ، عبد العزيز بن محمد ، تسهيل المدرج ال المدرج ،ط(١) ، دار البصائر ، دمشق ١٩٨٢م.
٣٠. القضاة ، شرف محمود ، المنهاج الحديث في علوم الحديث ، ط(١)، الاكاديميون للنشر ، الاردن ٢٠٠٣م.
٣١. ابن كثير ، إسماعيل بن عمر (ت٧٧٤)هـ ، اختصار علوم الحديث ، تحقيق أحمد شاكر ، ط(٣) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ١٩٧٩م.
٣٢. ابن ماجة ، محمد بن يزيد (ت ٢٧٣)هـ سنن ابن ماجة ، تحقيق خليل شيحا ،ط(١) ، دار المعرفة بيروت ١٩٩٦م.
٣٣. المنذري ، عبد العظيم بن عبد القوي ، (ت ٦٥٦)هـ ، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، ط(١)، مكتبة دار الحياة ، بيروت ١٩٨٧م.
٣٤. ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت ٧١١)هـ ، لسان العرب ، ط(٨) ، دار صادر بيروت ، ٢٠١٤م.
٣٥. النسائي ، احمد بن شعيب بن علي (ت ٣٠٣)هـ ، سنن النسائي ، تحقيق مكتب التراث الاسلامي ، ط(٣)، دار المعرفة ،بيروت ١٩٩٤م.
٣٦. النووي يحيى بن شرف مري (ت ٦٧٦)هـ الخلاصة في علوم الحديث .
٣٧. النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، (ت٢٦١)هـ ، صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط(١) ، دار احياء التراث العربي ، بدون تاريخ .